

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٠٨**

الخميس ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سانغكو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد إيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينان
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روزنثال
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دولورانتيس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي التاسع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/807*)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي التاسع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/807*)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألبرت كويندرس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/807*، التي تتضمن التقرير المرحلي التاسع والعشرين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسيد كويندرس.

السيد كويندرس (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أبدأ بقول إنه لمن دواعي الشرف والسرور العظيمين لي أن أخاطبكم شخصيا بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ركزت الأشهر الثلاثة الأولى من مهمتي، بالطبع، على الانتخابات التشريعية، لكنني أود أن أبدأ بطرح الحالة في كوت ديفوار من خلال منظور أوسع قليلا.

سجل تقدم ملحوظ في كوت ديفوار نحو استعادة الحياة الطبيعية بعد انتهاء الأزمة العنيفة التي أعقبت الانتخابات العام الماضي. الحالة الأمنية آخذة في الاستقرار، وبدأ أولئك المشردين في العودة، وبدأ الاقتصاد يظهر القدرة على التكيف، وأجريت الانتخابات التشريعية بنجاح، وأعتقد أن الأهم من ذلك، بعد أزمة العام الماضي، أنها جرت في سلام نسبي، على الرغم من أن النتائج النهائية لم تعلن و لم يصدق عليها بعد. واتخذ الرئيس واتارا خطوات مهمة لتعزيز التعاون دون الإقليمي، وأعتقد أن كوت ديفوار تتخذ خطوات نحو استعادة دورها التاريخي بوصفها ركيزة للاستقرار والازدهار في المنطقة دون الإقليمية.

ورغم هذا التقدم المهم، لا تزال هناك تحديات كبيرة. لا تزال كوت ديفوار تكافح للتعافي من الأزمة المدمرة، التي أثرت تأثيرا كبيرا على البلد وشعبه، مع تدمير الكثير من القدرات الوطنية. ولا تزال الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والأسباب المحتملة لنشوب العنف موجودة. وينبغي عدم التهوين من التحديات والمسائل المهمة المتعلقة بالأمن والمصالحة الوطنية التي تتطلب، في رأيي، الاهتمام السياسي للمجلس.

ولا تزال الأولويات التي حددها الرئيس وحكومته في المجالات التي أنيط بالأمم المتحدة فيها تقديم الدعم صالحة وذات صلة. إن دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ضروري لمساعدة الحكومة على تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية، والذي يتضمن إعادة تشكيل وإصلاح المؤسسات الأمنية والمعنية بسيادة القانون، ونزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وحماية المدنيين، وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا، وتعزيز عملية المصالحة الوطنية الحاسمة الأهمية والإنعاش المبكر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إن إجراء الانتخابات التشريعية دون تأخير وفي جو سلمي نسبيا، في رأينا، إنجاز كبير يمثل خطوة رئيسية إلى الأمام في استعادة النظام الدستوري، والحكم الأكثر شمولية، والانتهاء من الجوانب الرئيسية المتبقية من عملية السلام. وعملت عملية الأمم المتحدة بنشاط مع الحكومة والأطراف السياسية الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك الميسر، للمساعدة على ضمان سير الانتخابات التشريعية بطريقة تسهم في تأمين تحقيق الاستقرار الدائم في كوت ديفوار.

ورغم أن مشاركة الناخبين كانت أقل مما كانت عليه في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، فقد كان الإقبال، حوالي ٣٦ في المائة، مماثلا لنسبة الإقبال خلال الانتخابات التشريعية السابقة في البلد، في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥. واضطلعت عملية الأمم المتحدة بدور هام في جميع أنحاء البلد دعما للسلطات التي كانت مسؤولة عن تنظيم وإجراء الانتخابات، مع تقديم نفس المستوى من الدعم الفني واللوجستي للجنة الانتخابية المستقلة كما كان الحال خلال الانتخابات الرئاسية. أود أن أسلط الضوء أيضا على أن أجهزة الأمن الايفوارية وفرت قدرا فعالا من الأمن، بالتنسيق مع العملية. وقدمت العملية وفريق الأمم المتحدة القطري نفس المستوى من الدعم الفني واللوجستي للجنة الانتخابية المستقلة كما كان الحال خلال الانتخابات الرئاسية.

وتمشيا مع الولاية التي منحني إياها المجلس للتصديق على أن جميع مراحل العملية الانتخابية قد جرت وفقا للمعايير الدولية، لا يزال يتعين عليّ التصديق على هذه الانتخابات الهامة، وسأفعل ذلك بعد أن تقيم المؤسسات الوطنية العملية. وأعلن المجلس الدستوري، الذي ينظر حاليا في ١١٠ شكاوى انتخابية تقدم بها المرشحون، قراراته بشأن الطعون المقدمة من عدد من المرشحين، ويتوقع إعلان نتائج البت فيها في أوائل شباط/فبراير.

الآن وبعد إجراء الانتخابات التشريعية، من المهم تركيز الاهتمام على بعض المجالات الأخرى ذات الأولوية، بما في ذلك المصالحة الوطنية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وتوطيد الحالة الأمنية، لا سيما في أبيدجان والغرب والمناطق الحدودية. ومن المهم، في رأيي، بنفس القدر التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية، بما في ذلك مسائل مثل الحصول على الأرض والتنمية غير المتوازنة. ولا تزال مسألة الإفلات من العقاب أيضا من الشواغل الهامة، فمن الضروري محاسبة جميع أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو ولائهم لهذا المعسكر أو ذاك.

ولا تزال الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار هادئة نسبيا. إلا أن انعدام الأمن في الغرب، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية، والتهديد المتمثل في تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود لا يزال يشكل تحديا كبيرا. لا تزال هناك كميات كبيرة من الأسلحة يجري تداولها في أبيدجان وفي جميع أنحاء البلد، وهي حالة أسهمت في ارتفاع معدلات الجريمة والحوادث الأمنية التي تنطوي على مشاركة عناصر مسلحة. وقد بدأت الحكومة في اتخاذ تدابير للتصدي للتحديات المرتبطة بالأمن، ونحن نناقش حاليا مع السلطات الإيفوارية مجموعة محددة من تدابير الدعم التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أقول إن كوت ديفوار أحرزت تقدماً كبيراً صوب العودة إلى الأوضاع الطبيعية. والانتخابات التشريعية تمثل استكمال جانب رئيسي في عملية السلام وتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي. وبالرغم من التقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة، ما زالت كوت ديفوار تسعى جاهدة للتعافي من الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وستبقى بحاجة إلى دعم المجلس إلى جانب دعم الشركاء

الدوليين والإقليميين الآخرين. ويمكنني أن أطمئن المجلس إلى أن الأمم المتحدة، من خلال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تواصل بذل كل جهد ممكن لدعم الحكومة في معالجة التحديات الرئيسية ومساعدتها على تحقيق رؤيتها صوب استعادة دورها التاريخي كركيزة للاستقرار والرخاء في المنطقة دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كويندرس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي، ولسائر الممثلين الحاضرين عن أطيب تمنياتي بموفور الصحة والسعادة والسلام خلال عام ٢٠١٢. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تهنئة وفدي لكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

ويتوجه وفدي بالشكر للممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، السيد ألبرت كويندرس، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في كوت ديفوار، والتي رسمت بدقة واقع الحالة في الميدان. وأود تهنئته أيضاً على عمله الممتاز وفهمه الكامل للحالة خلال هذه الفترة القصيرة من ولايته.

مرت تسعة أشهر على انتهاء الأزمة التي أعقبت الانتخابات. والخسائر البشرية، التي بلغت ٣ ٠٠٠ قتيل تقريباً، كان يمكن أن ترتفع أكثر من ذلك لولا التدخل الحاسم من جانب الأمم المتحدة في حماية السكان المدنيين. والأمم المتحدة، التي تصرفت في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً للولاية المحددة في القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، أنقذت عدداً كبيراً جداً من الأرواح. ومن خلال تحليل الأحداث، يمكننا أن نستوعب بشكل أفضل النطاق الكامل لتدخل الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمعنى الكامل الذي تضفيه على مفهوم المسؤولية عن الحماية. ويجب أن نعلن بوضوح أننا كنا على شفا إبادة جماعية في كوت ديفوار إبان أزمة ما بعد الانتخابات.

ولذلك، يمكننا أن نردد ما قاله الأمين العام في مؤتمر المسؤولية عن الحماية الذي عقدته مؤسسة ستانلي في نيويورك في ١٨ كانون الثاني/يناير. قال الأمين العام إن مبدأ المسؤولية عن الحماية مبدأ إنساني أساسي وُجِد ليبقى. ووفدي يثني على قرار الأمين العام الذي أعطى توجيهات لمستشاره الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية للنظر في الوسائل الفعالة للاستخدام الناجع لأحكام المواد السادسة والسابعة والثامنة من ميثاق الأمم المتحدة بغية تفعيل ذلك المبدأ بشكل أفضل. ونحن نتطلع بتفاؤل إلى نتائج دراسته هذه.

ووفدي يحيط علماً بالتقرير الممتاز للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الوارد في الوثيقة S/2011/807*، ونحن نؤيد الاستنتاجات الواردة فيه، بالطبع. ويشير التقرير بشكل صحيح إلى التقدم المهم المحرز في عدد من المجالات، ومنها الانتخابات التشريعية السلمية التي أجريت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولكن، يبرز التقرير أيضاً بعض التحديات الكبيرة التي تنتظرنا. وأود أن أتقدم ببعض النقاط الموجزة بشأن المسائل التي يراها وفدي مهمة.

أولاً، الحالة الأمنية في أبيدجان، والتي يمكن ضبطها، وإن كان ذلك يتطلب موارد كبيرة. ويرجع ذلك إلى العدد الكبير من الأسلحة الخفيفة المتداولة ووجود العديد من المجرمين الذين فروا من السجن أثناء الأزمة. وما زالت الحالة الأمنية في الجزء الغربي من البلد مدعاة للقلق المستمر بسبب الأنشطة المتكررة للمرتزقة والميليشيات، وخاصة على الحدود مع ليبريا، وهي منطقة غابات كثيفة يصعب السيطرة عليها.

ووفدي يعتبر أن حسن استخدام الموارد العسكرية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في سياق التعاون فيما بين البعثات، يشكل خبرة ناجحة ينبغي مواصلتها، حيث أنها توفر رادعاً للتهديدات المحتملة أو الفعلية لزعزعة الاستقرار.

والنهج دون الإقليمي إزاء الحالة الأمنية في منطقة الحدود يمتد فعلياً ليشمل منطقة نهر مانو بالكامل، والتعامل مع التهديدات عبر الحدود، كالقرصنة في مياه خليج غينيا والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والتهديدات الإرهابية التي يشكلها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامية وبوكو حرام، إلى جانب تدفق الأسلحة من ليبيا. ولذلك، يتعين معالجة المسألة في سياق نظام أمن جماعي يشمل كوت ديفوار وليبريا وسيراليون وغينيا. وفي واقع الأمر، كان هذا هو الغرض من اجتماع رؤساء الأركان في البلدان الأربع الذي عقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير في فريتاون، سيراليون.

وفي هذا الصدد، يثني وفدي على مبادرة جنوب أفريقيا بعقد نقاش رفيع المستوى في مجلس الأمن في ١٢ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6702)، ترأسه الرئيس زوما شخصياً، بشأن أهمية التعاون، في إطار الفصل الثامن من الميثاق، بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في منع وقوع الأزمات الإقليمية وإدارتها وحلها.

ثانياً، فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، يرى وفدي أن هذا الإصلاح عنصر أساسي في كامل عملية إعادة الأوضاع إلى طبيعتها بعد الأزمات، حيث أنه يشكل رابطاً مباشراً وإيجابياً مع المصالحة الوطنية ويفضي إلى سلسلة من التداعيات في مجالات أخرى في هيكلية ما بعد النزاع. ومع ذلك، فإن الملكية الوطنية أساسية لعملية إصلاح القطاع الأمني تلك، وهو ما أقرته الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في العام الماضي في نقاش مجلس الأمن (انظر S/PV.6630) المعقود تحت الرئاسة النيجيرية، وهو ما نشيد به.

وكوت ديفوار تعتزم تحقيق الملكية الوطنية لعملية إصلاح القطاع الأمني من خلال عقد جلسات استماع علنية بشأن الأمن والدفاع، وتشمل إجراء حوار وطني بين الشعب والجيش. ونسعى بذلك إلى تفاعل يثري المواطنون عملية الإصلاح من خلاله. وهدفنا أن يتملك الشعب بجميع طوائفه، بما في ذلك الجنود والجيش، عملية الإصلاح وأن يتصالح الجيش مع الشعب في نهاية المطاف. وبعد التوصل إلى إجماع وطني، يتعين توجيه عملية إصلاح القطاع الأمني إلى إنشاء جيش موحد يتسم بالمهنية والانضباط يؤمن بمبادئ الجمهورية ويخضع لسلطة تنفيذية مدنية، في إطار من احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ثالثاً، فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أشير إلى أن الخبرة التي اكتسبناها في هذه العملية على مر السنين أفضت بنا إلى استنتاج أن احتجاز المقاتلين السابقين في مراكز تجنيد عملية غير مجدية. ولذلك، نعتقد أن فحص الهويات عنصر أساسي في هذه العملية. وفي واقع الأمر، سيسمح لنا التدقيق في فحص الهويات بانتقاء العناصر التي ينبغي الاحتفاظ بها في الجيش الجديد وضمان توجيه من لا يقع عليه الاختيار إلى المراكز الفنية لتلقي التدريب العملي الذي يساعد على إعادة إدماجهم في الحياة العملية. وفضلاً عن ذلك، فإننا نخطط لاتباع نُهُج إبداعية بشأن إنشاء قوة احتياط تؤدي الأنشطة غير العسكرية، وخاصة أعمال الإنشاءات المدنية والمشاريع الزراعية.

رابعاً، المساعدة الإنسانية. وعلينا أن نذكر بأنه في ذروة الأزمة بعد الانتخابات قبل عام مضى، كان لدينا حوالي

المليون من النازحين و ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين في البلدان المجاورة. واليوم، لم يعد لدينا أكثر من ١٨٥ ٠٠٠ من النازحين و ١٦١ ٠٠٠ من اللاجئين في بلدان مجاورة. وجهودنا مستمرة لإعادة جميع الإيفواريين إلى ديارهم. ونود أن يتم ذلك على أساس طوعي وفي سياق إطار اتفاق ثلاثي بين كوت ديفوار والبلد المضيف ومفوضية حقوق الإنسان. وقد أبرمت أربع اتفاقات من هذا القبيل - مع ليبريا وغانا وتوغو وغينيا. وبناء على خبرتنا بوصفنا جزءاً من تلك العملية، فإن جميع المؤشرات تدل على أن وتيرة العودة ستزداد لو وثق الناس في الضمانات المتعلقة بظروف المعيشة والأمن. وفي ذلك الصدد، فإن هناك حاجة إلى بناء ١٧ ٠٠٠ وحدة سكنية و ١٠٠ مركز صحي.

ويرحب وفدي بالـ ٨ ملايين دولار التي قدمها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لمعالجة الحالات الصعبة. ونرحب أيضا بزيارة السيدة كاثرين براغ، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، مؤخراً إلى كوت ديفوار، التي أطلقت خلالها النداء الموحد لعام ٢٠١٢ بهدف جمع ١٧٣ مليون دولار، وهو مستوى الموارد اللازمة لقطاع الشؤون الإنسانية كي يتمكن من تلبية احتياجات أكثر من مليوني شخص من المستضعفين.

وعلى صعيد الشؤون الإنسانية أيضا، تجدر الإشارة إلى تزايد الوعي بالمسألة الجنسانية، وخصوصاً فيما يتعلق بالعنف الجنسي. ويزداد إعلام ضحايا الاغتصاب بالعلاج المتاح لهم ويتم تشجيعهم على الاستفادة من حقوقهم القانونية. إن وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفل هي المسؤولة عن التقدم الكبير المحرز في ذلك المجال.

وفيما يتعلق بالصحة، فستنتهي فترة مبادرة الرئيس بشأن الرعاية الصحية المجانية هذا الشهر بعد مضي عام على تنفيذها. وعندئذ سيكون هناك نظام تشاركي للتغطية الطبية عقب دراسة تجرى حاليا. وفي غضون ذلك، سوف يستمر تقديم العلاج المجاني للقطاعات الأشد حرمانا من السكان، وخصوصاً الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات والنساء الحوامل المعدمات، إذ ستتوفر لهن مجموعات الولادة مجاناً.

خامسا، في ما يتعلق بالمصالحة الوطنية والسعي للحوار السياسي، فإن لجنة الحقيقة والمصالحة والحوار تعمل الآن بشكل كامل وتوسع نطاق المشاورات، ويبدو أنها تحدد مهامها في الأجل الطويل، إذ أن تحقيق المصالحة ليس أمراً محدداً زمنيا بل عملية تستغرق وقتا.

وفي ذلك السياق، فإن السعي إلى العملية السياسية شرط لا بد منه - وهي عملية تمكّن جميع أصحاب المصلحة السياسية في البلد من بلوغ النضج السياسي وممارسة حقوقهم الدستورية. ولهذا السبب يتعين علينا أن نعترف - من دون رضا عن النفس - بأن إجراء انتخابات تشريعية سلمية في كوت ديفوار بعد سبعة أشهر فقط من الخروج من الأزمة نتيجة تستحق تسليط الضوء عليها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين نأسف أن الحزب الحاكم سابقاً لم يشارك في هذه الانتخابات، فإننا نأمل أن تستفيد الجبهة الشعبية الإيفوارية من فرصة الانتخابات البلدية والمحلية المقبلة وتشارك فيها لمصلحة هذه الانتخابات، التي هي لمصلحة الديمقراطية في كوت ديفوار. وسيقدم وفدي قريبا إلى الأمم المتحدة طلباً رسمياً بشأن تقديم المساعدة في إجراء تلك الانتخابات.

أخيرا، أود أن أقول إنه من أجل التغلب على جميع التحديات التي أشرت إليها، فإن بلدي بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الدعم القيم من قبل المجتمع الدولي، وفي طليعته دعم الأمم المتحدة - وعلى وجه الخصوص، جهازها الرئيسي، مجلس الأمن.

وستقدم حكومة بلدي قريبا طلبا رسميا لإعادة النظر في نظام الجزاءات المفروض على كوت ديفوار والمنشأ بموجب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٢) بهدف رفع الحظر المفروض حالياً جزئياً أو كلياً.

ويتحقق السلام والاستقرار في كوت ديفوار ببطء ولكن بخطى أكيدة. ولذلك تعتزم حكومة بلدي دعوة مجلس الأمن رسمياً إلى زيارة كوت ديفوار في الفترة من ٢٢-٣٠ آذار/مارس كي تتاح الفرصة لأعضائه ليروا حقيقة التقدم الذي تم تحقيقه في الميدان.

وكوت ديفوار بلد منفتح على العالم الخارجي وهو يعتزم مجدداً السعي إلى الاضطلاع بدوره الطبيعي. ولهذا السبب، فقد قام فخامة الرئيس الحسن واتارا، بعد فترة قصيرة من أداء اليمين، بالعديد من الزيارات الرسمية بدءاً بشركائه في البلدان المجاورة وفي المنطقة دون الإقليمية. وفي الوقت الذي أتكلم فيه الآن، فإن الرئيس في زيارة رسمية إلى فرنسا. واجتمع قبل أسبوعين مع وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة، هيلاري كلينتون. واستقبل في بداية العام وزير خارجية الصين أثناء زيارته الرسمية لكوت ديفوار.

ويستعد البنك الأفريقي للتنمية لنقل مقره إلى كوت ديفوار.

وفي الختام، فإن كوت ديفوار تعود إلى الساحة الدولية، وهي مستعدة مرة أخرى للاضطلاع بدورها بوصفها مرتكزا للاستقرار والنمو في خدمة الأمن والسلام والتعاون على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.